No. 52803*

Japan
and
United Arab Emirates

Convention between Japan and the United Arab Emirates for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Dubai, 2 May 2013

Entry into force: *24 December 2014, in accordance with article 27*

Authentic texts: *Arabic, English and Japanese*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Japan, 11 August 2015*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Japon
et
Émirats arabes unis

Convention entre le Japon et les Émirats arabes unis tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Dubaï, 2 mai 2013

Entrée en vigueur : *24 décembre 2014, conformément à l'article 27*

Textes authentiques : *arabe, anglais et japonais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Japon, 11 août 2015*

*Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.

وإشهادا على ذلك قام الموقعان أدناه والمخولان من حكومتهما بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حررت من نسختين أصليتين في دبي في هذا اليوم الموافق للثاني من مايو لعام 2013 باللغات اليابانية و العربية و الانجليزية ، ويكون لكل من النصوص الثلاث حجية متساوية ، في حالة الاختلاف يسود النص الانجليزي.

عن اليابان

加茂佳彦

عن الإمارات العربية ا لمتحدة

الطاير

بعملهم مع عملائهم لدرجة حماية الاتصالات من الكشف بمقتضى القانون المحلي لتلك الدولة المتعاقدة.

10. من المتفاهم عليه أن أحكام الاتفاقية لا تفسر على أنها تقيد بأي شكل من الأشكال أي استثناء أو إعفاء أو حد أو خصم أو ائتمان، أو خصم أخر والتي تمنح الآن أو فيما بعد:

أ- بموجب قوانين دولة متعاقدة عند تحديد الضرائب التي تفرضها تلك الدولة المتعاقدة، أو

ب- عبر أي اتفاق ثنائي آخر بين الدولتين المتعاقدتين أو أي اتفاق متعدد الأطراف تكون الدولتان المتعاقدتان طرفين فيه.

11. لا يجوز منح أي إعفاء بموجب الاتفاقية إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية من أي شخص معني بإنشاء أو تعيين أي حق أو أموال يدفع أو يكسب عنها الدخل للاستفادة من الاتفاقية عن طريق هذا الإنشاء أو التعيين.

12. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يؤثر على حق أي من الدولتين المتعاقدتين، أو أي من تقسيماتهما السياسية الفرعية أو سلطاتهما المحلية فيها لتطبيق قوانينهما المحلية واللوائح المتعلقة بفرض الضرائب على الدخل والأرباح الناتجة من التنقيب عن الهيدروكربون و استغلاله في إقليم كل من الدولتين المتعاقدتين، كما يكون الحال.

ج- سوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX)؛ و

د- أي سوق أوراق مالية أخرى توافق السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين على الاعتراف بها لأغراض تلك المادة.

6. بالإشارة إلى المادة (13) من الاتفاقية، فمن المتفاهم عليه أن الأرباح الناتجة من نقل ملكية أسهم في شركة أو المصالح في شراكة أو صندوق، غير الأسهم المشار إليها في الفقرتين (2) و(3) من هذه المادة أو أسهم أو مصالح عقارية التي تشكل جزءا من منشأة دائمة كما هي موصوفة في الفقرة (4) من تلك المادة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون المتصرف مقيما فيها

7. بالإشارة إلى الفقرتين (2) و (3) من المادة (13) من الاتفاقية من المتفاهم عليه أن المؤسسة المملوكة بالكامل من قبل حكومة إحدى الإمارات في الإمارات العربية المتحدة غير مرتبطة أو ذات صلة من خلال معنى تلك الفقرات بمؤسسة تملكها بالكامل حكومة إمارة أخرى في الإمارات العربية المتحدة.

8. بالإشارة إلى المادة (23) من الاتفاقية، فان أحكام تلك المادة لا تفسر على أنها تلزم إحدى الدولتين المتعاقدتين بأن تمنح إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تفضيلاً أو امتيازاً أو أي معاملة أخرى والتي تمنح لمقيم من دولة غير الدولتين المتعاقدتين بموجب تشكيل اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو بموجب أي ترتيب إقليمي متعلق كليا أو جزئيا بالضريبة، والتي تكون الدولة المتعاقدة المذكورة الأولى طرفا فيها.

9. وبالإشارة إلى الفقرة (5) من المادة (25) من الاتفاقية، يجوز لدولة متعاقدة أن ترفض تزويد المعلومات المتعلقة بالاتصالات السرية بين المحامين أو غيرهم من الممثلين القانونيين خلال قيامهم

أ- البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛

ب- جهاز أبوظبي للاستثمار؛

ج- شركة الاستثمارات البترولية الدولية؛

د- مجلس أبوظبي للاستثمار؛ و

ه- مكتب دبي للاستثمار؛

و- شركة مبادلة للتنمية.

3. بالإشارة إلى المادتين (8) و (11) من الاتفاقية، فمن المتفاهم عليه أن الفائدة على الأموال المودعة مؤقتا، فيما يتعلق بتشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي ، تعتبر دخلا من تشغيل تلك السفن أو الطائرات وأن أحكام المادة (11) من الاتفاقية لا تنطبق فيما يتعلق بمثل هذه الفائدة.

4. وبالإشارة إلى الفقرة (2) من المادة (10) من هذه الاتفاقية، فإن أحكام الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة لا تنطبق في حالة أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة تستحق لخصم لأرباح الأسهم المدفوعة للمستفيدين في حساب الدخل الخاضع للضريبة في اليابان.

5. و بالإشارة إلى الفقرة (2) من المادة (13) من الاتفاقية، من المتفاهم عليه أن عبارة "سوق أوراق مالية معترف به" تعني:

أ- أي سوق أوراق مالية تم تأسيسه بواسطة صرافة الصكوك المالية أو اتحاد معتمد لمؤسسات الصكوك المالية وفقا لأحكام وقانون الأدوات المالية وصرف النقد (القانون NO.25 من 1948) في اليابان؛

ب- سوق دبي المالي؛